

الى السيد وزير العدل المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال اني

الجرائم الرقمية وحماية الحقوق والحريات

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

يشهد الفضاء الرقمي بالمغرب توسعا متسارعا في أنماط جديدة من التفاعل والتعبير، رافقته في المقابل بروز ممارسات إجرامية مستجدة، من قبيل التشهير والابتزاز الإلكتروني.

ويطرح هذا الوضع تحديات حقيقية على مستوى الحماية القانونية للأفراد والمؤسسات، تتمثل في ضرورة القيام بما يلزم تشريعيا لتجاوز الإكراهات العملية المرتبطة بتعدد وتداخل النصوص المؤطرة للجرائم المعلوماتية، مع التأكيد على ضرورة تحقيق التوازن بين حماية الحقوق والحريات الرقمية، وضمان حرية التعبير مع التصدي الحازم لجرائم الابتزاز والتشهير التي تعرف انتشارا متزايدا عبر المنصات الرقمية.

من أجل هذا نسألكم عن:

المرتكزات الأساسية التي ستعتمدها الحكومة لضمان انسجام التشريعات ذات العلاقة مع مبادئ حرية التعبير وحماية المعطيات الشخصية؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

محمد صباري